مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (10)، العدد (01) / 2025
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

إنتاج القمح في الجزائر كمدخل استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمات الاقتصادية والصراعات الدولية

Wheat production in Algeria as a strategic approach to achieving food security in light of economic crises and international conflicts

صلاح بوقرورة[1]، انتصار سليماني[2]

[1] جامعة باتنة1 (الجزائر)
[2] جامعة باتنة1 (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 28/12/2024 *تاريخ القبول: 07/03/2025* *تاريخ النشر: 3103/2025*

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الوضعية الحالية لإنتاج القمح في الجزائر، إلى جانب الخطط الموضوعة والخطوات المتخذة من قبل الجزائر لرفع الكميات المنتجة والحد من الاستيراد خاصة في ضوء الصراعات الدولية الراهنة على غرار الحرب الروسية الاكرانية، إلى جانب تحديد وتحليل أهم المشاكل والتحديات التي تصاحب الاستثمار في هذا المجال. وقد توصلت الدراسة إلى أن القمح يشكل وزنا معتبرا في نمط استهلاك السكان وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد، لكن بالرغم من هذا فإن الكميات المنتجة منه بقيت دون المستويات المطلوبة وهو ما أدى الى تعاظم الكميات المستوردة بالشكل الذي وضع الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر استيرادا لهذه المادة على مستوى العالم، وجعلها رهينة ما يحدث من تقلبات طبيعية أو سياسية أو اجتماعية في دول الانتاج الكبير على غرار جائحة كوفيد19 وكذلك الحرب الروسية الاكرانية، إلى جانب استنزاف الموارد المالية بالعملة الصعبة، وهو وضع من المتوقع أن يتفاقم خلال السنوات القادمة في ظل المشاكل والتحديات العديدة التي لاتزال تقف أمام رفع الانتاج الوطني من هذه المادة ذات الأهمية الاقتصادية والوطنية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، القمح، الفجوة الغذائية، الجزائر.

تصنيفات JEL: E61, E23, E21

***Abstract*:**

This research paper aims to shed light on the current status of wheat production in Algeria, as well as the plans and measures undertaken by Algeria to increase production quantities and reduce imports, especially in light of the current international conflicts such as the Russian-Ukrainian war. The study also aims to identify and analyze the main challenges and obstacles facing investment in this field. The study found that wheat constitutes a significant weight in the consumption patterns of the population, in line with the prevailing food traditions in the country. However, despite this, the quantities produced have remained below the required levels, which has led to an increase in imported quantities, placing Algeria among the world's largest importers of this commodity and making it vulnerable to natural, political, or social fluctuations in major producing countries, such as the Covid-19 pandemic and the Russian-Ukrainian war, in addition to depleting financial resources in foreign currency. This is a situation that is expected to worsen in the coming years in light of the many problems and challenges that still hinder the increase in domestic production of this economically and nationally important commodity.

Keywords : *Food security, Wheat, Food Gap, Algeria.*

JEL Classification Codes : *E61, E23, E21.*

المؤلف المرسل: صلاح بوقرورة، *Bougroura.salah@univ-batna.dz*

1. مقدمة:

يعد القمح أحد أهم المحاصيل الزراعية في العالم حيث يعتبر الغذاء الرئيسي لأكثر من ثلاثة أرباع سكان المعمورة ولا ينافسه في هذا المجال سوى الذرة والأرز، على أنه يفوقهما في كونه الأقدم استئناسا والأكثر استخداما فهو يعد مادة أولية للعديد من الصناعات الغذائية وبخاصة صناعة الخبز، هذا الأخير الذي يشكل النسبة الأكبر من استهلاك الفئات الفقيرة، ومن هذا المنطلق لطالما كان القمح حاضرا في المؤتمرات الاقتصادية والمنتديات المعنية بالتوترات الاجتماعية والسياسية، ولطالما استأثر بحصة كبيرة من المناقشات في المحافل المعنية بالأمن الغذائي.

ومن ثم فقد أعطيت هذه المادة الاستراتيجية أولوية خاصة لدى حكومات دول كثيرة بما يتناسب والأهمية التي تحظى بها، وتعتبر الجزائر احدى هذه الدول التي يشكل فيها موضوع القمح قضية محورية وذلك بالنظر إلى إنتاجه المحلي الضعيف غير القادر على مقابلة الطلب المحلي المتنامي خاصة وأن القمح يشكل وزنا معتبرا في نمط استهلاك الجزائريين تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد، وقد تزايد الاهتمام بهذه القضية بصورة مطردة حيث قامت السلطات ببذل جهود متصلة شملت اجراء دراسات تحليلية واعداد الاستراتيجيات ووضع الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج بهدف تحسين واقع انتاج وتوفير واستهلاك هذه المادة الغذائية محليا.

لكن وبالرغم مما تحقق من نجاحات باهتة فإن الواقع يبقى دون الطموحات بمسافة كبيرة، حيث لا تزال الجزائر ومنذ فترة طويلة ضمن قائمة الدول الأكثر استيرادا للقمح على مستوى العالم، وبذلك فهي لا تزال في حالة من التبعية الواضحة للسوق العالمية ورهينة ما يحدث من تقلبات طبيعية أو سياسية أو اجتماعية في دول الانتاج الكبير، إلى جانب هذا لا تزال مستوردات الجزائر من القمح تستنزف الموارد المالية بالعملة الصعبة بالشكل الذي يثقل كاهل الخزينة العامة للدولة، وهو وضع من المرجح تفاقمه خلال السنوات القادمة.

وفي ضوء ما تقدم وبالنظر إلى خطورة الموقف تظهر الحاجة الماسة إلى رسم سياسة صحيحة تتسم بالشمولية والتكامل مع الأجندة الوطنية، بحيث تعمل على تنظيم وترشيد المستوردات من هذه المادة الاستراتيجية تزامنا مع مساعي النهوض بالإنتاج الوطني، غير أن رسم مثل هذه السياسة يقتضي في المقام الأول تحليل العوامل المحددة للإنتاج الوطني من القمح، ذلك أن تحديد هذه العوامل بشكل دقيق ينقل الصورة المستقبلية المتوقعة أما صانعي السياسة إلى وضع حاضر ومتكامل المعالم يمكن التعامل معه بصورة أقرب إلى الواقع الملموس من الاحتمالات التي قد يخطأ معظمها، وعلى هذا يتبادر إلينا التساؤل التالي: **إلى أي مدى يساهم الانتاج الوطني من القمح في تغطية الاحتياجات المحلية وضمان تحقيق الأمن الغذائي؟**

ومحاولة منا للإجابة على الاشكالية السابقة دون إخلال بالإطار العام للموضوع سوف نعمل في هذا البحث على تقديم تحليل سريع ودقيق لكل الأرقام الأساسية المرتبطة بتطور القمح عل المستوى العالمي وكذلك على المستوى المحلي على طول العقد الماضي، مع حصر أهم التحديات التي تواجه النهوض بهذا المنتج الزراعي الاستراتيجي.

2. الانتاج العالمي من القمح:

يزرع القمح في معظم دول العالم ويحتل مساحة أكبر من أي محصول غذائي آخر، ويبين الجدول الموالي كميات الانتاج، المساحة المزروعة وإنتاجية الهكتار الواحد من هذه المادة للفترة المدروسة 2012-2022.

الجدول رقم(01): الانتاج العالمي من القمح، المساحة المزروعة وانتاجية الهكتار 2012-2022

السنة / البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
كمية الانتاج*	673,7	710.2	728,8	741,85	748,4	772,9	732,35	764,05	757,02	772,78	808,44
المساحة المزروعة**	217,8	218,4	219,5	223	218,95	218,27	213,98	215,75	217,88	220,42	219,15
إنتاجية الهكتار***	3093,4	3251,2	3319,5	3327,2	3418,3	3541	3422,5	3541,4	3474,4	3505,9	3688,9

*كمية الانتاج: مليون طن **المساحة المزروعة: مليون هكتار ***الانتاجية: كغ/هكتار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الفاو.

الشكل رقم(01): تطور المساحة المزروعة والكميات المنتجة من القمح على المستوى الدولي.

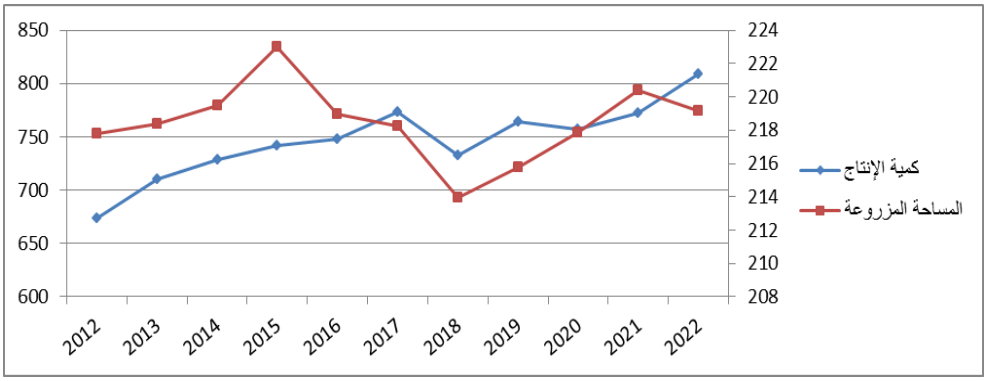

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني أن المساحة المزروعة على اتساعها قد عرفت تذبذبا واضحا خلال الفترة 2012-2022 بحد أدنى بلغ 213.98 مليون هكتار سنة 2018 وحد أقصى 223 مليون هكتار عام 2015 بنسبة انخفاض تقدر بنحو 4.7%، وهو تراجع يمكن أن يعزى إلى عوامل عدة أهمها الجفاف الذي مس بعض مناطق الانتاج في العالم إلى جانب المشاكل المالية التي

عرفتها بعض الدول خلال الفترة، أما فيما يتعلق بأهم دول العالم من حيث المساحة المخصصة لزراعة القمح فإن الهند تحتل مركز الصدارة بمساحة قدرت سنة 2022 بـ 30.5 مليون هكتار أي بما يعادل 10% من المساحة الاجمالية.

وبخصوص كميات الانتاج على المستوى العالمي فإن القمح يأتي ثانيا بعد الذرة متفوقا على إنتاج الأرز الذي حل بالمرتبة الثالثة، حيث قدرت الكميات المنتجة منه سنة 2022 بـ 808.44 مليون طن أي بزيادة قدرها 20% مقارنة بالكمية المنتجة سنة 2012، ومن أهم العوامل التي يمكن أن تعزى إليها هذه الزيادة هي تلك التقنيات الزراعية المحسنة وكذا عمليات الاختيار الجيني التي ساهمت بشكل واضح في زيادة إنتاجية الهكتار الواحد(Chambres d'agriculture française , 2010) ، هذه الأخيرة التي بلغت 37 قنطار للهكتار سنة 2022 في مقابل 31 قنطار للهكتار سنة 2012.

وتتصدر كل من الصين، الهند، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا قائمة الدول المنتجة للقمح فقد قدمت مجتمعة سنة 2022 ما مقداره 431 مليون طن أي أزيد من نصف الانتاج العالمي، وبالنظر إلى الثقل الذي تشكله فإن تعرض أي من هذه الدول لخطر ما سوف يهدد الأمن الغذائي في كثير من دول العالم الأخرى التي تعتمد على الاستيراد.

الجدول رقم(02): الدول الأكثر انتاجا للقمح سنة 2022.

البلد	كمية الإنتاج	الإنتاجية
الصين	137.720.000	5.855,2
الهند	107.742.070	3.537,3
روسيا	104.233.944	3.550,8
الولايات المتحدة الأمريكية	44.902.320	3.127,3
أستراليا	36.237.477	2847
فرنسا	34.632.380	6.996,7
كندا	34.334.787	3.405,6
باكستان	26.208.672	2.919,6
ألمانيا	22.587.300	7.577,3
الأرجنتين	22.150.287	3.382,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بينات الفاو.

3. تبادلات القمح في السوق الدولية:

يعد القمح من أهم الحبوب الغذائية التي تدخل في التجارة الدولية، وقد زاد الطلب عليه عقب الثورة الصناعية وارتفاع مستويات المعيشة (الخلف، 2011، صفحة17)، ويمثل حجم القمح المتوافر في السوق الدولية ما يقارب 20% من إجمالي الانتاج العالمي له، وهو يشكل ما نسبته 45% من التبادلات الدولية للحبوب بشكل عام.

1.3. الصادرات:

تذبذبت الصادرات الدولية من القمح بين الزيادة والنقصان لكن عند مستويات مرتفعة قدر متوسطها بـ 183 مليون طن خلال فترة الدراسة، وقد هيم الممونون التقليديون لهذه المادة على الجزء الأكبر من هذه الصادرات، وهو ما يتضح أكثر من خلال الجدول والشكل البياني.

الجدول رقم(03): الصادرات الدولية من القمح للفترة 2012-2022

	الصادرات الدولية	القيمة
2012	164.620.622	48.915.628
2013	162.797.896	49.384.865

2014	174.031.998,53	47.785.569
2015	170.869.271,09	38.736.620
2016	190.101.276,58	36.491.843
2017	196.599.969,76	39.013.851
2018	190.871.165,95	41.066.053
2019	186.304.883,17	40.198.714
2020	198.574.396,2	44.860.759
2021	200.043.644,11	55.399.677
2022	186.679.886,81	66.353.085

* قيمة الصادرات: 1000 دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بينات الفاو.

الشكل رقم (02): الدول الأكثر تصديرا للقمح خلال الفترة 2012-2022

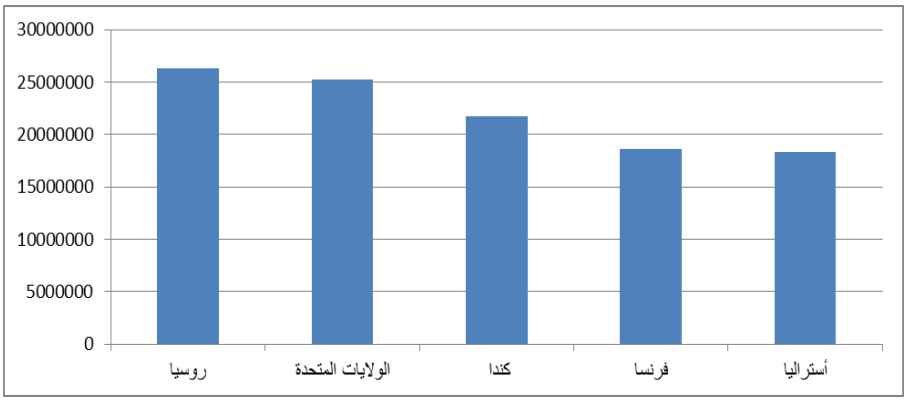

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بينات الفاو.

قدرت الصادرات العالمية من القمح سنة 2022 بـ 186.7 مليون طن أي بزيادة قدرها 13% مقارنة بسنة 2012، وقد ارتكز السوق العالمي للقمح خلال الفترة المدروسة إلى حد كبير على عشر دول مصدرة حققت مجتمعة فيما بينها ما يقارب 80% من إجمالي الصادرات العالمية، وباستثناء الصين والهند اللتان لا تملكان قدرة تصديرية كبيرة نظرا لاحتياجاتهما المحلية الكبيرة والمتنامية ، فقد احتلت بقية الدول الرئيسية المنتجة للقمح مراكز الصدارة في قائمة الدول الأكثر تصديرا، وفي مقدمة هذه الدول نجد الاتحاد الروسي التي حافظ على مركزه المتصدر طوال الفترة 2012-2022 حيث قدر متوسط الكمية التي طرحها في السوق العالمي للقمح خلال هذه الفترة بأزيد من 26 مليون طن وهو ما يعادل تقريبا ربع الصادرات العالمية، تليه الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت متصدرة لقائمة الدول الأكثر تصديرا خلال السنوات 1990-2010، وإذا ما أضفنا كل من فرنسا، كندا وأستراليا إلى الدولتين السابقتين نجد أن متوسط ما طرحته هذه الدول الخمسة في السوق يشكل 66% من إجمالي الصادرات العالمية، بالإضافة إلى أكرانيا، كازاخستان، ألمانيا والأرجنتين والتي قدمت مجتمعة نسبا تراوحت بين 15% الى 20% خلال الفترة 2012-2022.

2.3. الواردات:

إذا كان المعروض من القمح في السوق العالمية يرتكز على عدد صغير نسبيا من الدول المصدرة، فإن الطلب عليه يأتي من عدد أكبر بكثير، ففي سنة 2022 تم تحديد 47 دولة استوردت كل منها ما لا يقل عن مليون طن وبذلك شكلت وارداتها مجتمعة ما يقارب 90% من اجمالي الواردات العالمية، وتتصدر هذه الدول كل من مصر، إندونيسيا ، الجزائر، ايطاليا وتركيا، وهي الدول الأكثر استيرادا للقمح على طول الفترة 2012-2022، حيث قدر متوسط الكمية التي اقتنتها خلال هذه الفترة بحوالي 40.5 مليون طن أي أزيد من ربع الواردات العالمية للفترة ذاتها. ويعتبر الوطن العربي أكبر مجموعة سكانية تستورد القمح على مستوى العالم، فعلى الرغم من أنه يخصص ما يقارب 10 ملايين هكتار سنويا تنتج قرابة 22 مليون طن من القمح، فإن الدول العربية تستهلك حوالي 57 مليون طن، لذا فهي تستورد ما يزيد عن 60% من حاجاتها، وهو الأمر الذي ينطبق على معظم المواد الغذائية الأساسية، فإنتاج كل من مصر والجزائر والمغرب والعراق واليمن وتونس والسودان لا يكفي حاجة شعوبها لذا تلجأ إلى الاستيراد، والواقع أن سوريا كانت الدولة العربية الوحيدة التي تصدر القمح بعد كفاية سكانها، لكن ومنذ اندلاع الحرب أصبحت تستورد هي الأخرى ثلثي احتياجاتها لهذه المادة الاستراتيجية والمقدرة بـ 2.5 مليون طن.

الجدول رقم(04): الواردات الدولية من القمح خلال الفترة 2012-2022

	الواردات الدولية	القيمة
2012	164.154.478	53.059.370
2013	161.716.437,9	53.952.576
2014	172.596.751,11	52.895.750
2015	166.251.527,2	42.984.388
2016	187.874.379,16	42.338.266
2017	194.485.183,8	44.774.032
2018	187.160.532,75	46.132.495
2019	180.725.028,66	44.606.207
2020	189.242.553,96	48.129.945
2021	196.956.615,1	61.035.246
2022	184.798.169,78	74.084.609

* قيمة الواردات: 1000 دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بينات الفاو.

الشكل رقم (03): الدول الأكثر استيراد للقمح خلال الفترة 2012-2022

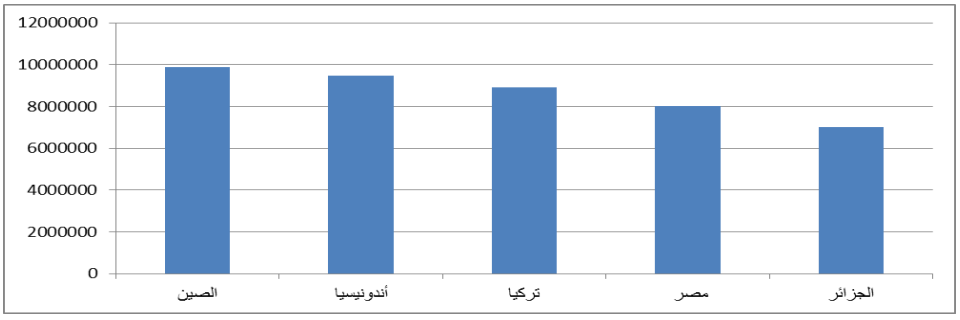

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بينات الفاو.

4. إنتاج القمح في الجزائر

يمكننا الوقوف على المساحة المزروعة والكميات المنتجة من القمح في الجزائر من خلال تتبع أرقام الجدول الموالي.

الجدول رقم(05): المساحة المزروعة والكميات المنتجة من القمح للفترة 2012-2022

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
كمية الانتاج*	3.432,2	3.299	2.436,2	2.656,3	2.440	2.436,5	3.981,2	3.876,8	3.106,7	2.168,4	3000
المساحة المزروعة**	1.945,8	1.727,3	1.651,3	1.814,7	2.062,1	2.118,5	1.948,4	1.974,9	1.848,1	1.368,7	1.821,7

*كمية الانتاج: 1000 طن **المساحة المزروعة: 1000 هكتار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الفاو.

الشكل رقم (04):تطور المساحة المزروعة والكميات المنتجة من القمح 2012-2022

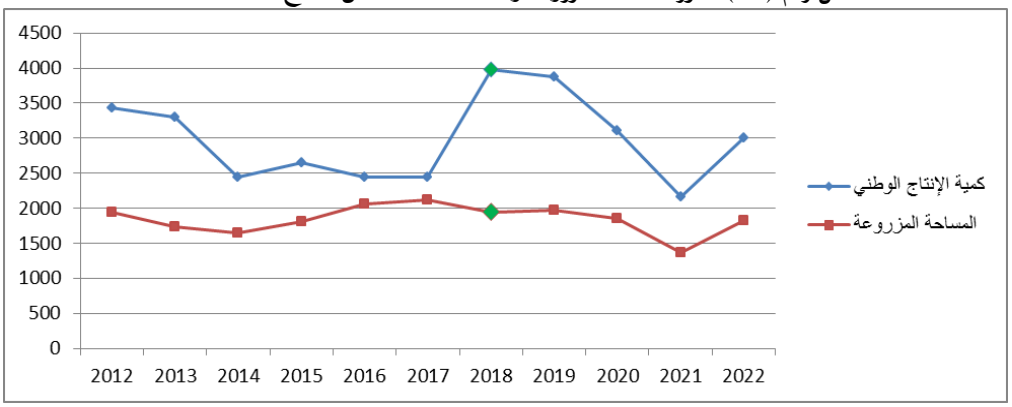

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الفاو.

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن الكميات المنتجة من القمح في الجزائر قد عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ولم تستقر عند مستوى معين، ففي سنة 2012 قدرت الكمية المنتجة بحوالي 3.4 مليون طن، ثم تراجعت خلال السنوات الموالية حتى بلغت 2.4 مليون طن في العام 2017، لترتفع بعدها في العام 2018 أين تم تسجيل أكبر كمية منتجة خلال فترة الدراسة والتي قدرت بـ 3.9 مليون طن أي بمعدل نمو موجب قدره 64 % مقارنة بالعام الذي سبق، لتعاود الانخفاض مرة أخرى انطلاقا من سنة 2019 وحتى العام 2022 أين قدرت بـ 03 مليون طن، وعلى هذا النحو تأرجحت مستويات الإنتاج بين الزيادة والنقصان على طول فترة الدراسة، ولعل أهم العوامل التي يمكن أن يعزى إليها هذا التذبذب هي الظروف المناخية المتقلبة إلى جانب الإجراءات المتخذة من جانب السلطات والتي لم تكن بالفاعلية المطلوبة، حيث عرف القطاع مجموعة من التحولات والاصلاحات خلال فترة زمنية وجيزة (غربي، 2004، صفحة 06).

وبالنسبة لمردودية إنتاج القمح في الجزائر فإنها تبقى هي الأخرى دون المستويات المطلوبة، حيث قدر متوسط انتاجية الهكتار للفترة 2012-2022 بـ 16 قنطار بينما نجده يتعدى ذلك بكثير في معظم دول العالم، ففي تونس مثلا قدر متوسط الانتاجية لنفس الفترة بـ 19 قنطار في الهكتار أما في مصر فقدر بـ 60 قنطار في الهكتار، وهكذا يظهر جليا مدى تدني مردودية الهكتار في الجزائر وهو الأمر الذي يمكن ايعازه إلى جملة من العوامل لعل أهمها ما يرتبط بالجانب التقني خاصة في مجال تهيئة التربة وانتقاء البذور واستعمال الأسمدة.

وفي ضوء ما تقدم من معطيات تتضح الأسباب الكامنة وراء الفجوة الموجودة بين الإنتاج المحلي والاحتياجات الاستهلاكية الوطنية التي تتراوح بين 9 مليون طن و12 مليون طن سنويا، هذه الفجوة التي يتم سدها عن طريق اللجوء إلى السوق العالمية للقمح.

5. تطور الواردات الجزائرية من القمح:

إن القطاع الغذائي في الجزائر قائم في كلياته على تبعية كبيرة للأسواق الدولية، ففي كل عام يتم ضخ أغلفة مالية ضخمة للوفاء بالاحتياجات الوطنية من سائر الأغذية، وهو ما شكل عبئا هائلا أثقل كاهل الخزينة العمومية منذ فترة ليست بالوجيزة، وتشكل الحبوب وعلى وجه الخصوص مادة القمح بنوعيها اللين والصلب النسبة الأكبر من الواردات الغذائية، وذلك بالنظر إلى الوزن المعتبر الذي تحتله في نمط استهلاك الجزائريين، في مقابل انتاجها المحلي الموسوم بالضعف والتذبذب. وللوقوف على هذه الحقيقة أكثر سوف نعمد إلى تحليل البيانات المتاحة بالجدول الموالي.

الجدول رقم(06): الواردات الجزائرية من القمح للفترة 2012-2022

	الواردات	القيمة
2012	6.347.232	2.129.041
2013	6.304.734	2.120.883
2014	7.416.999,67	2.372.542
2015	8.504.847,62	2.400.320
2016	8.225.654,49	1.790.473
2017	8.079.164	1.788.702
2018	8.422.056,96	2.071.961
2019	6.810.745,09	1.642.913
2020	7.053.567,8	1.828.931
2021	8.029.359,83	2.558.743
2022	7.017.240,74	3.010.163

* قيمة الواردات: 1000 دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بينات الفاو.

الشكل رقم (05): تطور الواردات الجزائرية من القمح للفترة 2012-2022

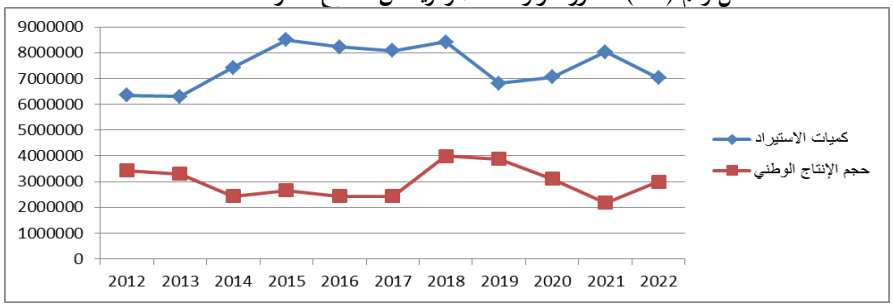

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

سجلت الكميات المستوردة من المادة الغذائية الاستراتيجية مستويات قياسية خلال الفترة 2012-2022 بمتوسط مقداره 6.8 مليون طن أي بما يعادل تقريبا 4% الواردات العالمية من القمح و23 % من إجمالي الواردات الوطنية للمواد الغذائية، والملاحظ أن هذه الكميات وباستثناء الفترة 2015-2018 قد تذبذبت بين الزيادة والنقصان ولم تتطور باتجاه واحد، وكانت قد بلغت ذروتها في العام 2015 أين تم تسجيل ما مقداره 8.5 مليون طن بقيمة فاقت 2.4 مليار دولار، والواقع أن هذه الأرقام المخيفة وضعت الجزائر ضمن قائمة أهم الدول المستوردة للقمح على المستوى العالمي ففي العام 2022 احتلت المركز الخامس عالميا والثاني عربيا وافريقيا بعد جمهورية مصر العربية.

وتعد فرنسا، بلغاريا، رومانيا، كندا، الأرجنتين وأكرانيا أهم الدول التي تزود السوق الجزائرية بالقمح، على أن فرنسا تحتل مركز الصدارة بحيث بلغت صادراتها من القمح نحو الجزائر في العام 2022 ما مقداره 2.2 مليون طن وهو ما يمثل ثلث الواردات الجزائرية من هذه المادة، وتتشكل هذه الكميات في معظمها من القمح اللين وهو المشكل الذي لازالت الجزائر تتخبط فيه بحيث أن مشترياتها من هذا النوع تبقى مرتفعة جدا ولم تتمكن من تحقيق اكتفاء ذاتي فيه حتى الآن، حيث تراوحت نسبته بين 80% و 90% من إجمالي الواردات من هذه المادة خلال الفترة المدروسة فيما شكل القمح الصلب النسبة المتبقية.

الشكل رقم (06): الدول الممونة للجزائر بالقمح لسنة 2022

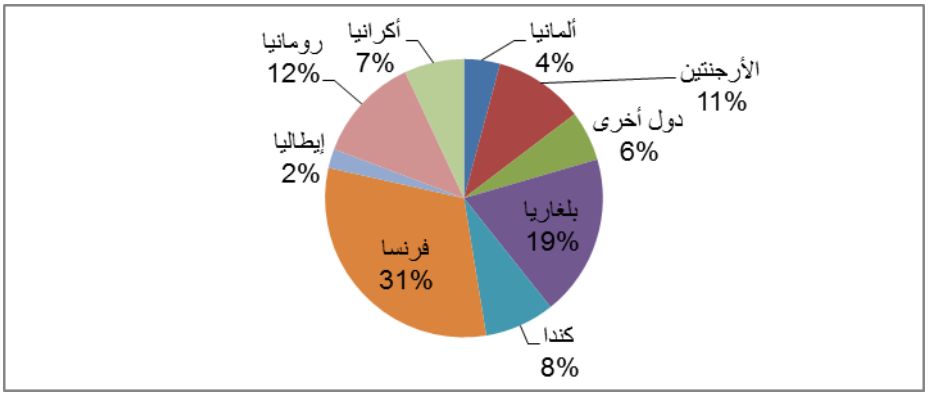

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الفاو.

والواقع أنه وبالرغم من احتلال فرنسا مركز الصدارة سنة 2022 كأكبر مورد للجزائر بالقمح خاصة اللين منه، والقائم أساسا على عدة اعتبارات تاريخية وثقافية وجغرافية (Ministère de l' agriculture et de la souveraineté , 2024 , P06)، إلا أن هنالك تراجع واضحا في الحصة الفرنسية من إجمالي الإمدادات خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت هذه الحصة من 75% سنة 2011 الى 30% العام 2022، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره برغبة الجزائر في تقليص نسبة التركز الجغرافي وتنويع مصادر التموين. ففي الوقت الذي تبتعد فيه الجزائر عن خيارات التوريد المتضمنة للقمح ذو المنشأ الفرنسي سواء من قبل الشركات الفرنسية أو غير الفرنسية، فإنها تعقد اتفاقيات توريد أخرى متنوعة خاصة مع دول البحر الأسود على غرار روسيا، أكرانيا، رومانيا وكذلك بلغاريا، بالإضافة إلى شركاء غير تقليديين على غرارا الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا وأستراليا. كما وتجدر الإشارة إلى أن هنالك بعض الغموض فيما يتعلق بالواردات الروسية من هذه المادة، نتيجة غياب المعلومات الرسمية بالإضافة إلى الضغوط التي يعرفها المصدرون الروس بسبب الحد الأدنى غير الرسمي لأسعار التصدير الذي فرضته السلطات الروسية لتقييد الصادرات وتهدئة الأسعار المحلية في خضم الحرب الروسية الأكرانية.

6. تحديات إنتاج القمح في الجزائر

يواجه إنتاج القمح في الجزائر جملة من التحديات التي تعيق تحقيق الاكتفاء الذاتي، نوجز أهمها في النقاط التالية.

1.6. المساحة المزروعة والاستثمار الفلاحي:

تغطي الصحاري نسبة تقارب 84% من المساحة الإجمالية للجزائر و البالغة 238 مليون هكتار. أما الأراضي الزراعية فتصل مساحتها إلى 48.7 مليون هكتار، أي ما يعادل 20% من المساحة الإجمالية. تنقسم هذه الأراضي الزراعية إلى قسمين رئيسيين: **الجنوب و** يشمل الهضاب العليا والواحات، ويغطي مساحة قدرها 32.7 مليون هكتار، وتُخصص هذه المساحة بشكل أساسي لرعي الأغنام بطريقة بدوية ورعوية. و**التل و** يقع شمال جبال الأطلس التلي، ويمتد على مساحة 16.01 مليون هكتار. تتوزع هذه المساحة بين الغابات التي تغطي 4.7 مليون هكتار، والمراعي التي تغطي 2.8 مليون هكتار، والأراضي الزراعية الصالحة للزراعة التي تبلغ مساحتها **8.51** مليون هكتار".

تقسم هذه المساحة البالغة 8.5 مليون هكتار إلى **5.8** مليون هكتار من الأراضي الخاصة و2.7 مليون هكتار من الأراضي العمومية، والتي تُمنح غالبيتها للمستغلين عن طريق عقد امتياز. وتهدف السياسة الزراعية الحالية إلى تطوير مساحات واسعة من الأراضي المروية في الصحراء، وذلك أيضًا عن طريق عقود الامتياز. ويتطلب إنجاز هذه المشاريع وقتًا طويلًا، ولا توجد إحصائيات دقيقة لمساحات الأراضي التي تم تطويرها، ولكن يمكن تقديرها **ببضع مئات الآلاف من الهكتارات** (Ministère de l' agriculture et de la souveraineté , 2024 , P02) .

يتضح من خلال ما تقدم أن هناك انحسارا في المساحات المخصصة للزراعة بشكل عام وزراعة القمح بشكل أخص، حيث لا تتجاوز المساحة المخصصة لهذا المحصول 1.8 مليون هكتار، وهي أقل بكثير من تلك المستغلة في فرنسا والمقدرة بـ 5 مليون هكتار، بالإضافة إلى ما تقدم تتسم الملكيات الزراعية في الجزائر بالتشتت والصغر، مما يحد من تحقيق اقتصاديات الحجم، وفي هذا الإطار تحاول السلطات جاهدة استغلال المساحات المهملة لزيادة المحاصيل، وهو ما ظهر جليا من خلال إصدار المنشور الوزاري المشترك 1839 المؤرخ في 17 ديسمبر 2017 والذي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري)

- تسهيل إجراءات الحصول على الأراضي الفلاحية.
- تشجيع الاستثمار من خلال الاستصلاح.
- تأمين ومرافقة للمستثمرين.
- استرجاع الأراضي الغير مستغلة: فمن غير المعقول ترك الأراضي الفلاحية أو تلك الصالحة للفلاحة غير مستغلة من طرف المستفيدين ، أي كانت الوضعية القانونية لهاته الأراضي سواء كانت خاصة أو تابعة للأملاك الخاصة للدولة و ذلك بغض النظر عن طريقة استغلالها (حيازة الملكية العقارية الفلاحية، امتياز)، ومن ثم وضع العام 2025 كأفق لإنهاء ملف التطهير والعقار الفلاحي تكريسا لمبدأ "الأرض لمن يخدمها".

2.6. الإجهاد المائي:

مما لاشك فيه أن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الانتاج الفلاحي. بل إن كفاءة استخدام المياه تعد المعيار الرئيس لتقييم إنتاجية نظم الإنتاج الزراعي في المناطق التي تتسم بمحدودية مصادر المياه، حيث تشكل المياه العائق الأكبر أمام الإنتاج. ولم يعد الهدف الرئيس في الوقت الراهن تعظيم الإنتاج لِوحدة المساحة لأن الأرض ليست محدِدة للإنتاج بالدرجة نفسها التي تسببها المياه. (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، 2003)

والواقع أن المياه تعد مورداً نادراً في الجزائر، إذ يعتمد جزء كبير من السكان على المياه الجوفية والأمطار الموسمية، إلا أن التغيرات المناخية أدت إلى تقلص كميات الأمطار وزيادة معدلات التبخر، مما أثر سلباً في مخزون المياه. ومن ثم تضرر القطاع الزراعي، إذ أنه و بسبب ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه، تراجعت إنتاجية المحاصيل الزراعية بشكل ملحوظ، فالفلاحون يعتمدون على أنماط زراعية تقليدية تتأثر بشكل كبير بالتغيرات المناخية، مما يجعلهم أكثر عرضة لتقلبات الطقس.

وهو ما يفسر لجوء السلطات إلى ما يعرف بالمياه غير التقليدية المنتجة (إنتاج الموارد المائية) خاصة من معالجة المياه المستعملة، فبعد أن كان الديوان الوطني للتطهير من قبل يعالج المياه المستعملة ومياه الصرف الصحي بهدف الحفاظ على المحيط، بات الأن يعمل على تحويل هذه المياه المستعملة كمورد بديل يستخدم في سقي مختلف المحاصيل الزراعية. ومن ثم تم رفع عدد المحطات المخصصة لهذا الغرض إلى 29 محطة العام 2021. كما تقرر تفعيل "شرطة المياه" التي تختص بمراقبة مجالات استعمال المياه، ومحاربة التبذير لمراقبة استغلال المياه بالبلاد، مع توقيع أقصى العقوبات ضد المخالفين لقانون حفر الآبار.

بالإضافة إلى ما تقدم تظهر الحاجة الماسة إلى استخدام الطرق غير التقليدية للري (إدارة الموارد المائية) على غرار الري التكميلي الذي يعتمد على المطر كونه المصدر الأساس للمياه من أجل ري المحاصيل، مع استخدام كميات إضافية ضرورية في الوقت المناسب، والتي عادة ما تكون فيها المياه السطحية مصدرا أساسا، إلى جانب المياه الجوفية وكذلك مياه الصرف المعالجة. إلى جانب إدخال تقنيات "الري الذكي" التي تعمل على تعظيم كفاءة الري عن طريق تقليل هدر المياه، مع الحفاظ على صحة النبات وجودته، ويتم ذلك بدمج أجهزة استشعار مع أنظمة الري لأتمتة عملية مراقبة رطوبة التربة والظروف الجوية والاحتياجات المائية للنباتات في الوقت الفعلي.

3.6. الاحصائيات:

بالرغم من أن البيانات والإحصاءات الدقيقة والعالية الجودة والحسنة التوقيت تعد حجر الزاوية في تصميم سياسات متينة، فإنه لم يتم إجراء أي إحصاء فلاحي في الجزائر منذ العام 2001، وبذلك تبقى الاحصاءات المتوافرة متعددة المصادر ومتضاربة القيم بحيث تختلف بين مصدر وأخر، بالإضافة إلى عدم دقتها خاصة فيما يتعلق بالمساحات المتوافرة، المساحات المستغلة، كميات الانتاج والاستهلاك الوطني وغيرها.

بناء على ما تقدم تسعى السلطات إلى توثيق الإمكانات الفلاحية من خلال عملية احصاء شاملة انطلقت العام 2024، بحيث تمكنها هذه العملية من رسم البرامج الإنمائية الفلاحية الناجعة التي تتناسب واحتياجات المواطنين و تطلعاتهم وتسمح بالتكفل بها بصفة مثلى، فضلا عما تمنحه مخرجاتها من معطيات عامة للوضع الفلاحي والتوزيع الجغرافي للمستثمرات الفلاحية وكذا خصوصياتها الاجتماعية بما يشكل قاعدة معلومات مرجعية لمختلف القطاعات، تعتمد عليها لتسطير مخططات تنموية عمومية تتناسب وخصوصيات المستثمرات الفلاحية التي سيتم إحصاؤها عبر جميع أقاليم الوطن.

4.6. التمويل:

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من تحديات كبيرة في مجال التمويل، رغم أهميته في تأمين الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل. فمن أبرز هذه التحديات صعوبة حصول الفلاحين على القروض البنكية بشروط ميسرة، وذلك بسبب غياب الضمانات الكافية، وتعدد الإجراءات الإدارية المعقدة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي. كما تعاني المؤسسات المالية من ضعف الخبرة في تمويل المشاريع الزراعية، مما يجعلها مترددة في تقديم القروض لهذا القطاع. كل هذه العوامل مجتمعة تؤثر سلبًا على تطوير القطاع الفلاحي وتحد من قدرته على المساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد. فرغم وجود بعض الصيغ البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي على غرار: قرض "فلاحة" المقدم من

طرف البنك الوطني الجزائري BNA و قرضي "الرفيق" و"التحدي" المقدمين من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، إلا أنها لا تتلاءم وطبيعة الأنشطة الخاصة بهذا القطاع، إلى جانب عزوف الفلاحين عن هذه الصيغ التمويلية التي طالما اعتبروها ربوية.

5.6. تطوير الأنظمة الزراعية التي لم تتغير لعقود(أنظمة زراعية متقادمة):

من التحديات الهامة التي تواجهها الزراعة الجزائرية الاعتماد على التقنيات التقليدية، حيث لا تزال العديد من الممارسات الزراعية في الجزائر تعتمد على أساليب قديمة، مما يؤثر سلبا على **الإنتاجية والجودة**. إلى جانب نقص الاستثمارات في البحث والتطوير، والبنية التحتية، والتكنولوجيا الحديثة.

يضاف إلى ما تقدم ضعف اليد العاملة المؤهلة، وتحول السكان نحو ممارسة الأنشطة التجارية المربحة بالإضافة الى الوظائف العمومية.

6.6. تسيير وتنظيم غير متكيف:

بالرغم من إنشاء كم هائل من التنظيمات التي كلفت بتسيير القطاع الفلاحي، إلا أنها بقيت مجرد هياكل شكلية بسبب تداخل مهامها وعدم وجود اتصال فعال بينها، بالإضافة إلى التنظيم البيروقراطي الذي يلزمها الرجوع دائما إلى الادارة المركزية.

7.6. تحديات تتعلق بالجوانب اللوجستية و المادية:

يعاني الفلاحون بصفة عامة والمتخصصون في شعبة المحاصيل الاستراتيجية بصفة خاصة من العديد من المشاكل اللوجستية، نذكر منها ما يلي:

- ضعف البنية التحتية وشبكة الطرقات وبعد مراكز التخزين والأسواق وكذلك مصانع الانتاج الغذائي عن المناطق الزراعية، مما يزيد من تكاليف النقل ويؤدي إلى تلف المنتجات الزراعية.
- **نقص وسائل النقل:** يعاني الفلاحون من نقص في وسائل النقل المناسبة لنقل المنتجات الزراعية من الحقول إلى الأسواق.
- **صوامع التخزين** : بسبب النقص الكبير في صوامع التخزين، يضطر الفلاحون للانتظار فترات طويلة لدفع محاصيلهم، مما يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المحاصيل بسبب التلف والتسوس.
- **أسعار الشراء** : تعتبر أسعار شراء المحاصيل الاستراتيجية وعلى رأسها القمح غير محفزة خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الانتاج.
- **ارتفاع أسعار الأسمدة:** بسبب الأسعار المرتفعة للأسمدة يضطر الفلاحون إلى استخدام كميات أقل منها وهو ما يؤثر بالسلب على إنتاجية الهكتار.

7. الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث اتضح أن القمح هو أكثر المنتجات الزراعية أهمية على مستوى العالم ولهذا فهو يزرع في معظم الدول ويتربع على مساحة أكبر من أي محصول آخر، وأن هذه المساحة قد عرفت تذبذبا واضحا ولم تستقر عند مستوى معين، في حين عرف إجمالي الكميات المنتجة منه اتجاها عاما نحو التزايد وذلك نتيجة مجموعة من العوامل لعل أهمها إدخال التكنولوجيا إلى المجال الزراعي بالشكل الذي انعكس ايجابا على إنتاجية الهكتار الواحد، كما اتضح أنه من أهم الحبوب الغذائية التي تدخل في التجارة الدولية وأن المعروض منه يتركز في يد عدد محدود من الدول هي في الغالب أكبر الدول إنتاجا له في حين أن الطلب عليه يأتي من عدد أكبر بكثير.

وفي الجزائر عرفت المساحات المخصصة للقمح تذبذبا واضحا، وبالوتيرة ذاتها تأرجحت الكميات المنتجة منه بين الارتفاع والانخفاض، وكانت الظروف المناخية المتقلبة إلى جانب عدم فاعلية الإجراءات المتخذة من أهم ما سبب هذا التذبذب، وفيما يتعلق بمردودية الهكتار الواحد فاتضح أن هنالك ضعفا ملموسا في مستوياتها فهي أدنى منها في كثير من دول العالم ومرد ذلك مجموعة من العوامل أهمها ما يتعلق بالجانب التقني للعمليات الزراعية، وفي ضوء كل هذا عانت الجزائر من تبعية كبيرة للسوق العالمية للقمح وبلغت وارداتها من هذه المادة مستويات قياسية خاصة فيما يتعلق بالقمح اللين، وكانت فرنسا وعلى طول العقدين الماضيين أهم موردي هذه المادة الغذائية إلى الجزائر.

النتائج:

خلصنا من خلال قيامنا بهذا البحث إلى جملة من النتائج نوجز أهمها في النقاط التالية:

– يعد القمح من المحاصيل الأكثر إنتاجا على مستوى العالم ويأتي في المرتبة الثانية بعد الذرة.

– يعد القمح من المحاصيل الاستراتيجية ذات الأهمية الاقتصادية والوطنية.

– الكميات المنتجة من القمح على المستوى الوطني ضعيفة وغير قادرة على مقابلة الطلب المحلي المتنامي، وبالتالي لا تزال مستوردات الجزائر من هذه المادة تستنزف الموارد المالية بالعملة الصعبة.

– بالإضافة إلى الظروف المناخية وقلة المساحات الزراعية، يواجه إنتاج القمح بالجزائر العديد من التحديات التي تحول دون النهوض بهذه الشعبة على غرارا القيود التقنية، اليد العاملة المؤهلة، صيغ التمويل المناسبة وغيرها.

– تحاول السلطات الجزائرية على مدى عقود تذليل الصعوبات وإنشاء برامج وخطط من شأنها رفع الكميات المنتجة من هذه المادة الاستراتيجية بالشكل الذي يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي الخروج من دائرة التبعية للأسواق الخارجية وما يحدث فيها من تقلبات.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

– المضي قدما في عملية تطهير العقار الفلاحي لتكريس مبدأ "الأرض لمن يخدمها" واستغلال القدر الأكبر من المساحات القابلة للزراعة.

– اللجوء إلى الطرق غير التقليدية لإنتاج الموارد المائية وكذلك إدارتها، مع تبني تقنيات الري الذكي التي تعمل على تعظيم كفاءة الري عن طريق تقليل هدر المياه، مع الحفاظ على صحة النبات وجودته.

– ابتكار منتجات مالية ذات خصوصية موجهة للاستثمار الفلاحي.

– انشاء بنك أو صندوق مخصص لاقتناء العقار الفلاحي، وإنشاء المزارع الكبرى لإنتاج المحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية والوطنية.

– إدخال التكنولوجيا الزراعية القائمة على وراثة النبات والعمليات الفسيولوجية والاستجابة للتسميد والمقاومة للصدأ والتغيرات المناخية وغيرها.

– الشراكة بين القطاع العام والخاص لإنشاء مؤسسات رائدة في مجال الخدمات الزراعية، انطلاقا من تطوير وانتقاء البذور، البحث عن التقنيات الزراعية الجديدة ووصولا إلى خدمات التسويق والمبيعات، وتعد الشركة السعودية "الياسين الزراعية" نموذجا رائدا في هذا المجال.

– استراتيجية وطنية شاملة وواضحة بعيدة عن التداخل في المهام والتعقيدات البيروقراطية.

– انشاء مرصد وطني لإنتاج القمح يهدف إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بإنتاج القمح، وتقديم رؤى واضحة لصناع القرار والمزارعين، مما يساهم في اتخاذ قرارات مدروسة لتعزيز هذا القطاع الحيوي.

– الاهتمام والسعي الجاد لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجال الفلاحي، خاصة في المناطق الصحراوية.

– الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في المجال الزراعي كالتجربة الماليزية والتجربة المكسيكية فيما يعرف بالثورة الخضراء التي قامت على يد عالم الهندسة الوراثية "نورمان بورلوغ"

– توفير قاعدة بيانات شاملة وواضحة ودقيقة، تضم الاحصائيات الهامة المتعلقة بالقطاع الفلاحي بشكل ملائم يحفز الباحث على القيام بدراسات تهم البلد وتساعد في تشخيص الوضع.

– تطوير البنية التحتية الزراعية: يجب الاستثمار في تطوير البنية التحتية الزراعية، مثل بناء السدود، وتحسين شبكات الري، وتوفير التخزين المناسب والقريب من المحاصيل.

– دعم التعاونيات الفلاحية: يجب تشجيع تكوين التعاونيات الفلاحية، لتقوية شوكة الفلاحين وتمكينهم من الوصول إلى الأسواق والخدمات.

– تدريب الفلاحين: يجب توفير برامج تدريبية للفلاحين لتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة.

–قائمة المراجع:

1. الخلف ,س .أ .(2011). ***اقتصاديات القمح والأمن الغذائي***. *مجلة التقدم العلمي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ,العدد ,73 .*

2. فوزية غربي. (2004). ***واقع انتاج الحبوب في الجزائر***. *مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد05 .*

3. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من *https://madr.gov.dz/*

4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *https://www.fao.org/*

5. (ايكاردا) المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. (2003). تم الاسترداد من *http://projects.mans.edu.eg/heepf/ilppp/cources/12/pdf%20course/1/ray%20tkmely/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A5.htm*

6. Chambres d'agriculture française . (2010). ***le marché du blé dans le monde***. Récupéré sur *http://www.capmarches.chambagri.fr/marches-physiques/marche-du-ble.html*

7. Ministère de l' agriculture et de la souveraineté . (2024). ***les politiques agricoles à travers le monde-Algérie-***.